S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/21731
10 September 1990

ORIGINAL : ARABIC

(A) IMMEDIATE
SEP 14 1990
UNISA

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للجماهيرية
العربية الليبية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه الرسالة الموجهة الى سعادتكم من الاخ جاد الله عزوز الطلحي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

أكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
المندوب الدائم



90-21909 ١١٨٣ش(٩٠)

المرفق

أتشرف بابلاغكم أن الرسالة الموجهة الي سعادتكم من قبل وزير العلاقات الخارجية بجمهورية تشاد ، والمؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ تعوزها الدقة وعدم الالتزام بالحقيقة ، وتنطلق من فهم خاطئ لنص المادة الاولى من (اتفاقية الاطار) الموقعة بين البلدين في الجزائر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ومن اعتقادات وتصورات ليس لها ما يبررها ..

وإذ أؤكد لكم في البداية أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ملتزمة بنص وروح اتفاقية الجزائر المشار اليها وكافة القوانين والاعراف الدولية فإنني أود أن أبلغكم بالآتي :

١ - لقد احترمت والتزمت ليبيا التزاما دقيقا بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، كما أنها لا تنوي ولا تعد ولا تعمل على خرق هذا الاتفاق ولا تفكر في القيام بأي عدوان ضد تشاد . إن ليبيا ملتزمة بالمبادرة التي أعلنها الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم تجاه تشاد في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وقد شهد تعاوننا من أجل الوصول الى حل سلمي على مصداقية هذا الاتجاه .

وإذ نؤكد ما تقدم فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية لا يمكن أن تكون مسؤولة إلا عن حدودها مع تشاد ، وليس لها أية علاقة بالصراع التشادي الدائر داخل تشاد وخارجها .

٢ - إن مدة السنة التي يفترض الجانب التشادي أنها قد اقتربت من نهايتها لكي يبرر لجوءه المتعجل لمحكمة العدل الدولية ، ليست كما يريد أن يصورها صاحب المعالي وزير العلاقات الخارجية التشادي ... إذ أن نص المادة الاولى من اتفاقية الاطار تخصص بصريح النص هذه السنة للحل النهائي بمختلف أساليبه ، وإن اللجنة المشتركة المكلفة وفق نص المادة ٥ من الاتفاقية بوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية ومتابعتها ما تزال تعمل من أجل الوصول الى بروتوكول لتنفيذ جميع بنود الاتفاقية الاطار ...

وعلى الرغم من أنه قد تحددت آلية المعالجة السياسية السلمية تطبيقا للمادة الأولى ، إلا أن الطرفين لم يباشرا العمل وفق الآلية المتفق عليها ، وبالتالي فإن احتساب مدة السنة لا بد أن يكون من بداية العمل لتنفيذ المادة الأولى من الاتفاق .

إن رسالة صاحب المعالي وزير العلاقات الخارجية التشادي تبرز ما يتصوره وما يعتقده ويفترضه حول مواقف ليبيا في المستقبل ، وأنها قد تجاهلت بل وأخفت الموقف التشادي تجاه مسألة رئيسية نصت عليها المادة الثالثة بوضوح وهي مسألة الأسرى التي تتعامل معها الحكومة التشادية بكل ما يتعارض مع القانون الدولي ويتنافى مع الأعراف الدولية .

(توقيع) جاد الله عزوز الطلحي
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

- - - - -